ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية الحقوق
College of Rights

The peaceful transfer of power and its impact on political stability in Iraq after 2003

Dr. Ali Abdullah Aswad
College of Political Science, University of Duhok, Duhok, Iraq
tujr@tu.edu.iq

Assist. Lect. Omid Muhammad Taher Mekdad
College of Political Science, University of Duhok, Duhok, Iraq
tujr@tu.edu.iq

Article info.

Article history:
- Received 18 Apr 2023
- Accepted 2 May 2023
- Available online 1 June 2023

Keywords:
- Peaceful Trading.
- Democracy.
- The Election.
- Political Opposition.
- Political Stability.

Abstract: Peaceful circulation is an important indicator of the state of political stability in political systems, especially the Iraqi parliamentary political system, as this issue takes on great political importance for the Iraqi political system after 2003. In the Iraqi political system, where political stability reflects positively on all aspects of economic, social, political and security life. We divided the research into an introduction and three topics. The first topic includes the nature of the peaceful transfer of power and its conditions. The second topic was titled "Forms of Peaceful Transfer of Power and Distinguishing it from Other Methods." In the third topic, we discussed the obstacles to the peaceful transfer of power and its impact on political stability in Iraq. We mentioned the results that we reached, the most important of which is that although partisan pluralism is one of the aspects of democracy, its presence in an exaggerated manner in Iraq is considered one of the obstacles to the peaceful transfer of power. with the aim of achieving a peaceful transfer of power.

© 2023 TUJR, College of Right, Tikrit University

التداول السلمي للسلطة و تأثيرها على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

د. علي عبدالله اسود
كلية العلوم السياسية، جامعة دهوك، دهوك، العراق
tujr@tu.edu.iq

م.م. اوميد محمد طاهر مقداد
كلية العلوم السياسية، جامعة دهوك، دهوك، العراق
tujr@tu.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١٨ / نيسان / ٢٠٢٣
- القبول : ٢ / آيار / ٢٠٢٣
- النشر المباشر : ١ / حزيران /٢٠٢٣

الكلمات المفتاحية :
- التداول السلمي.
- الديمقراطية.
- الانتخابات.
- المعارضة السياسية.
- الاستقرار السياسي.

الخلاصة: يعد التداول السلمي مؤشرا هاما لحالة الاستقرار السياسي في النظم السياسية لاسيما النظام السياسي البرلماني العراقي، حيث تاخذ هذه المسالة اهمية سياسية بالغة بالنسبة للنظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ وتنبع اهمية الموضوع من اهمية التداول السلمي للسلطة والذي يعد احد ركائز الاستقرار السياسي اذا ما طبق بصورة ديمقراطية سليمة في النظام السياسي العراقي، حيث ينعكس الاستقرار السياسي ايجابا على مجمل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية، يهدف البحث الى الوقوف على مفهوم التداول السلمي للسلطة وبيان شروطه واشكالاته واهم المعوقات التي تقف حائلا دون تطبيقه بصورة سليمة وبالتالي تؤثر بصورة جلية على الاستقرار السياسي في العراق ولذلك قمنا بتقسيم البحث الى الى مقدمة وثلاث مباحث يتضمن المبحث الاول ماهية التداول السلمي للسلطة وشروطه، اما المبحث الثاني كان تحت عنوان اشكال التداول السلمي للسلطة وتمييزه عن الطرق الاخرى، وفي المبحث الثالث تطرقنا الى معوقات التداول السلمي للسلطة وتاثيرها على الاستقرار السياسي في العراق، وفي الختام ذكرنا النتائج التي توصلنا اليها ومن اهمها على الرغم من ان التعددية الحزبية احد اوجه الديمقراطية الا ان وجودها بصورة مبالغا فيها في العراق يعتبر احد معوقات التداول السلمي للسلطة وقدمنا بعض التوصيات منها الاسراع بتفعيل المجلس الاتحادي من خلال تشريع قانون من قبل مجلس النواب لتحقيق التوازن في السلطة التشريعية بهدف تحقيق التداول السلمي للسلطة.

© ٢٠٢٣, كلية الحقوق، جامعة تكريت

المقدمة :

ان الالمام بالدراسة التداول السلمي بالسلطة و تأثيرها على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يتطلب عرض مقدمة عن الموضوع و تكون على الشكل التالي:

أولا: مدخل تعريفي بموضوع البحث: من المعلوم ان التداول السلمي للسلطة يعد مؤشرا هاما لحالة الاستقرار السياسي في النظم السياسية لاسيما النظام السياسي البرلماني العراقي ، حيث تاخذ هذه المسالة

اهمية سياسية بالغة بالنسبة للنظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣، اذا ما تم تداول السلطة ونقلها بصورة ديمقراطية دون اللجوء الى العنف والتسويف، وتجدر الاشارة الى انه اعتماد التداول السلمي للسلطة يساعد على وجود عملية سياسية ناجحة وذات اسس متينة، كما تفسح المجال امام ظهور معارضة فاعلة ذات شعبية تستطيع مراقبة عمل الحكومة ووضعها تحت المجهر مع امكانية مشاركتها بالحكم مستقبلا بعد فوزها بالانتخابات البرلمانية عن طريق الصناديق.

ثانيا: اهمية البحث: تنبع اهمية الموضوع من اهمية التداول السلمي للسلطة والذي يعد احد ركائز الاستقرار السياسي اذا ما طبق بصورة ديمقراطية سليمة في النظام السياسي العراقي، حيث ينعكس الاستقرار السياسي ايجابا على مجمل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية.

ثالثا: اشكالية البحث: على الرغم من وجود النصوص الدستورية التي تناولت التداول السلمي للسلطة في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ الا اننا نلاحظ عدم تطبيقها بصورة فعلية وذلك بسبب هيمنة الاحزاب الكبيرة على الحياة السياسية ذات الطابع الطائفي والعرقي والاثني، اضافة الى انعدام الوعي لدى شريحة واسعة من الشعب، كذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة التي يمر بها العراق بعد ٢٠٠٣.

رابعا: فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها هناك علاقة تبادلية بين التداول السلمي للسلطة والاستقرار السياسي في العراق حيث ان الاقرار بالتداول السلمي والاعتراف به يساعد الى حد كبير في ارساء الاستقرار السياسي والعكس صحيح.

خامسا: هدف البحث: يهدف البحث الى الوقوف على مفهوم التداول السلمي للسلطة وبيان شروطه واشكالاته واهم المعوقات التي تقف حائلا دون تطبيقه بصورة سليمة وبالتالي تؤثر بصورة جلية على الاستقرار السياسي في العراق.

سادسا: منهجية البحث: تم اعتماد المنهج التحليلي القانوني للمواد الدستورية المتعلقة بالتداول السلمي للسلطة، كما تم اعتماد المنهج التحليلي النظمي.

سابعا: هيكلية البحث: تقوم هيكلية البحث على تقسيمه الى مقدمة وثلاث مباحث يتضمن المبحث الاول ماهية التداول السلمي للسلطة وشروطه ، اما المبحث الثاني كان تحت عنوان اشكال التداول السلمي للسلطة وتمييزه عن الطرق الاخرى ، وفي المبحث الثالث تطرقنا الى معوقات التداول السلمي للسلطة وتاثيرها على الاستقرار السياسي في العراق ، وفي الختام سنذكر اهم النتائج التي توصلنا اليها وسنقدم بعض التوصيات التي لها علاقة بموضوع بحثنا.

المبحث الاول

ماهية التداول السلمي للسلطة و شروطها

يعد مبدأ التداول السلمي للسلطة من الاسس المهمة للنظام الديمقراطي، حيث ان ممارسة السلطة في اطار ديموقراطي يستوجب التقييد و الاحتكام في الكثير من القواعد و المبادىء التي تستخدم الدولة لتحقيق المصلحة العامة. عليه سنتناول في هذا المبحث الذي يسلط الضوء على الماهية و الشروط لمبدأ التداول السلمي للسلطة الذي استوجبت تقسيمه الى مطلبين اثنين، حيث ركز المطلب الاول على مفهوم و تعريفات لمبدأ التداول السلمي للسلطة، في حين سلط المطلب الثاني على شروط مبدأ التداول السلمي.

المطلب الأول / مفهوم مبدأ التداول السلمي

تثير قضية التداول السلمي للسلطة العديد من التساؤلات حول المفارقات السياسية من جهة وتنوع الأشكال والممارسات في الديمقراطيات الحديثة من جهة أخرى.

إن محاولة تعريف التداول السلمي للسلطة لا تخلو من العديد من الصعوبات والمشاكل ، حيث أنها مرتبطة بمختلف جوانب التفاوض وتنوع متطلباتها الممكنة ، مما يجعل من الصعب حصرها في إطار واحد. من الناحية الفنية ، فإن عملية التفاوض هي آلية للقوى السياسية للارتقاء من المعارضة إلى السلطة والقوى الأخرى لتنزل من السلطة إلى المعارضة ؛ عملية التعريف.

إن التفويض السلمي هو حجر الزاوية للديمقراطية ومثال يجب على الطامحين للديمقراطية اتباعه. يتم تفويض هذه السلطة من خلال الانتخابات[١].

يعرّف تشارلز دباش الانتقال السلمي للسلطة على أنه ، كما يعرّف جان لوي كارمون ، "مبدأ ديمقراطي لا يستطيع أي حزب سياسي البقاء في السلطة إلى أجل غير مسمى ويجب أن يخدمه تيار سياسي آخر". النظام السياسي الحالي يؤدي إلى تغيير في المفاوضات. في الأدوار بين القوى السياسية المعارضة ، أتى الاقتراع العام بهم إلى السلطة ، ودخلت قوى سياسية أخرى ، التي تتنازل مشروط عن السلطة لبعضها البعض ، إلى المعارضة[٢].

---

[1] ***Dennis Anderson, Ph.D., How has Web 2.0 reshaped the presidential campaign in the United States, Pace University, New York, USA, 2010, P175.***

[٢] عماد بن محمد، التداول على السلطة، متاح على رابط التالى:

http://bohothe.blogspot.com/2008/12/blog-post.html

تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٣/٢٠

هناك أيضًا العديد من العلماء القانونيين المطلعين على مبدأ التداول السلمي للسلطة. دكتور. وقد عرّفها صلاح زرطوقة بـ "الخلافة السياسية" وهو يشير إلى انتقال السلطة ونقلها بين الحاكم والأفراد ، أو بين الحكومات المتعاقبة ، أو بين الأحزاب السياسية أو بين النخب السياسية وأكثر من مستوى الجهاز الحكومي. ، الجهاز الإداري ، الجيش ، على جميع مستويات الدولة "(). علاوة على ذلك ، يرى Roboz Birling أنه "من ناحية ، الآلية التي يتم من خلالها انتخاب ملك جديد ، ومن ناحية أخرى ، أساليب عملية التفويض أو كيفية اختيار الشخص الذي يمكنه تولي الحكومة". القيام بنفس الدور أو نفس الوظيفة مثل وظيفة الرجل السابق ().

وهناك من يصفها بـ "تناوب حزبين حاكمين أو تحالفين لتغيير الدور سلميا ، من خلال الانتخابات ، بين القوى السياسية في المعارضة ، من المعارضة واحترام النظام القائم". أو استفتاء شعبي للوصول إلى السلطة بين القوى السياسية التي ، من حيث المبدأ ، تعترف بالسلطة وتواجه المعارضة "[١].

كما يرى الكثيرون أن مبدأ تداول السلطة بين القوى السياسية المتنافسة والفاعلة على مستوى الحياة السياسية يعد من أبرز أدوات الممارسة الديمقراطية ، حيث يعكس عمق وصحة مبادئ وقواعد ومؤسسات وآليات الديمقراطية. ديمقراطية. يعبر عن الديمقراطية في المجتمع المعني ويعبر أيضًا عن استقلالية وحيادية النظام السياسي في مواجهة متطلبات المشاركة السياسية للقوى السياسية. فمن جهة ، يقتضي مبدأ التفويض السلمي للسلطة التماس رأي الأغلبية واحترام رأي الأقلية ، أو تفضيل حكم الأغلبية والاستعانة برأيها. يقدم القوانين التي يريدها أو يضع القوانين التي يريدها. تقيد الديمقراطية الدستورية حقوق الأغلبية بالقيود الدستورية ، بما في ذلك حماية وحماية حقوق الأقلية ومنع الأغلبية من إلغاء أو تقليص حقوق الأقلية في المعارضة الدستورية[٢].

التناوب يعني نقل المنصب السياسي إلى شخص آخر ، سواء أكان رئيسًا أم وزيرًا في النظامين الرئاسي والبرلماني. انتشرت هذه العبارة في الفقه الليبرالي الغربي على أساس أن التداول السلمي للسلطة هو أحد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي[٣].

---

[١] مرزود حسين، الاحزاب و التداول على السلطة في الجزائر ١٩٨٩-٢٠١٠، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ٣، ٢٠١١، ص١٣.

[٢] د.فلاح خلف كاظم الزهيري، الديموقراطية و التداول السلمي للسلطة...حتمية الترابط، المجله السياسية و الدولية، العدد ٢٢، ٢٠١٢، ص ٢٢٣.

[٣] د. عادل عامر، تداول السلطة وفق القانون والمعايير الدولية والنظم السياسية في الوطن العربي، بحث منشور على شبكة الانترنيت:

بعد مناقشة هذه المفاهيم ، تبرز أهمية تبني مبدأ التداول السلمي للسلطة. إن تحقيق الانتقال السلمي للسلطة ، كما يتضح من التجارب في جميع أنحاء العالم حيث تم نقل السلطة بشكل صحيح وديمقراطي ، هو الضمان النهائي والنهائي للخروج من المأزق وإيصال الوضع السياسي في الدولة إلى النقطة المنشودة. هذا. فبدلاً من الاحتكار والاحتكار والسيطرة والوصاية على الشعب ، التي تجر البلاد إلى جميع أنواع النزاعات والصراعات ، يعيش الجميع في بيئة سلام وأمن وتعايش[١].

تداول السلطة هو الأساس الذي يحدد طريقة ومدة وحدود استخدام الحاكم للسلطة ، وحجم وطبيعة التوازن مع النظام السياسي. كما أنه يعبر عن مقياس دقيق لمدى التطور الديمقراطي. من حيث الأسلوب ، يمثل انتقال السلطة بعدًا بنّاءً وتكوينًا للعملية الديمقراطية[٢].

و عليه فان هذا المبدأ يهدف الى مجموعة من الاسس و هي:

- تسهيل التعايش بين المؤسسات و الأحزاب ضمن أنظمة رئاسية و شبه رئاسية بين الأغلبية البرلمانية و الرئاسية لضمان تحقيق التوازن بين مختلف التيارات الحزبية [٣].
- تجديد القيادات السياسية و الحزبية بالمرشحين و البرامج و السياسات و العامة، و ذلك لتوفير الشرعية للنظام الحاكم و تحقيق سيادة القانون.
- كما يساهم في استقرار النظام السياسي و مؤسساته و تجاوب الحكام مع شعوبها، و كذلك لتجنب الفراغ السياسي بالانتخابات الدورية[٤].

المطلب الثاني / شروط التداول السلمي للسلطة

في هذا المطلب سنحاول التحدث عن أهم شروط التداول السلمي للسلطة كالتعددية الحزبية في الفرع الاول، والانتخابات في الفرع الثاني، والاتفاق حول مؤسسات الدولة وحكم الاغلبية في ظل احترام الأقلية في الفرع الثالث، وتحديد النطاق الزمني للسلطة في الفرع الرابع. وعلى الشكل الآتي:

.www.adelamer.com/up/attach/45a221a934.doc

تاريخ آخر زيارة: ١٨,٣,٢٠٢٣

[١] حجريوة ياسين، بزينة ويزة، مبدأ التداول على السلطة بين النصوص الدستورية و الواقع السياسي في الجزائر، رسالة ماجستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بجاية، ٢٠١٦، ص١٨

[٢] صالح حسين على العبدالله، الانتخابات كاسلوب ديموقراطي للتداول على السلطة، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١١، ص٣٩٧.

[٣] د.رفعت عيد سيد، تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية (دراسة تطبيقية على بعض الأحزاب المصرية)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٥، ص١٤٩.

[٤] مرزود حسين، مصدر سابق، ص١٨.

الفرع الأول/ التعددية الحزبية

كما هو معلوم فإن أشكال التعددية الحزبية تتمثل في وجود حزبين سياسيين أو أكثر يتنافسون مع بعضهم البعض ، حيث يقتصر تداول السلطة بينهم على المدد التي تحددها القوانين المنظمة للانتخابات ، وبالتالي ، وجود حزبين سياسيين. أكثر من طرف في نظام التعددية لا يمنع بالضرورة وجود أطراف أو أطراف ثالثة. حيث يوجد حزبان مهيمنان ، الحزب الليبرالي والحزب الاشتراكي الديمقراطي ().

كان ذلك أن دول العالم الثالث ستقلد الأنظمة الديمقراطية الغربية القائمة على التعددية الحزبية ، ثم التنافس بين الكتل المختلفة والوصول إلى السلطة من أجل تحقيق هدفها الذي كان في البداية الفوز في الانتخابات والوصول إلى السلطة من خلال الأغلبية. يتجلى وحل الصراع على السلطة كظاهرة تعددية حزبية. الخلافات السياسية الطبيعية ، بما في ذلك التمايز الفكري بين مكونات المجتمع السياسي ، وظاهرة الاختلاف هذه تمثل عمق الحركة الاجتماعية وهدف النظام السياسي الذي يحكمها. للتنظيم لحماية الدولة والمجتمع من التجزئة والتفتت ().

تساعد الأحزاب السياسية الناخبين في تشكيل آرائهم السياسية ، كما أن تعدد الأحزاب يعني بوضوح أن بعضها في الحكومة والبعض الآخر في المعارضة. والمظاهرات والاعتصامات والثورات والانقلابات العسكرية وهذه تساهم في الاستقرار السياسي في البلاد.

تعد تعددية الأحزاب والجماعات السياسية من أهم أدوات التداول السلمي للسلطة ، حيث لا توجد حرية للاختيار بين التيارات السياسية المختلفة في نظام الحزب الواحد ، وتقتصر الانتخابات على الحزب الحاكم. غالبًا ما يهيمن على جميع الوظائف السياسية في الدولة ، وأحد أدنى أشكال التعددية الحزبية هو وجود حزبين سياسيين متنافسين. يقتصر تداول السلطة بينهما على المدد التي تحددها القوانين المنظمة للانتخابات ().

تلعب التعددية الحزبية دورًا مهمًا ليس فقط في "إضفاء الطابع القانوني والمؤسسي على الآراء السياسية الشعبية المماثلة ، ولكن أيضًا كوسيلة للتعبير عن السيادة الشعبية من خلال التيارات السياسية المختلفة". إنها أيضًا وسيلة للتعبير المنظم عن الرغبة في تغيير نهج سياسي معين من خلال الأيديولوجية. مقترحات سياسية مختلفة من خلال تقديم مقترحات سياسية مختلفة تتجسد في صيغة قانونية تضمن حوارًا سياسيًا بنّاءً يحافظ على تداول السلطة ().

يؤدي وجود التعددية الحزبية إلى انتقال سلمي للسلطة وجعلها في متناول الجميع من خلال انتخابات حرة ، والحقيقة أن الديمقراطية والتعددية السياسية لا يمكن أن توجد بدون إمكانية تداول السلطة. وعليه ، تلعب التعددية الحزبية دورًا مهمًا في التغلب على التوجهات السياسية المختلفة داخل النظام السياسي نفسه. إن وجود التعددية الحزبية يضمن الانسجام بين التيارات السياسية ويوفر التوازن والاستقرار فيها. إنه يخلق جواً ديمقراطياً يقوم على قبول الاختلاف في الرأي والسلطة السياسية ، على عكس نظام الحزب الواحد ، الذي يركز على السلطة بين يديه ويمتلك حرية الآخرين في اختيار الحكم الرشيد. وعليه فإن التعددية الحزبية تعكس خصائص النظام الديمقراطي بأسره وتساهم في تفعيل مبدأ التبادل السلمي للسلطة.

من الضروري الإشارة إلى الدور الوسيط الذي تلعبه الأحزاب السياسية ، والتي تنقسم إلى دورين أساسيين. يعتبر الدور الأول الذي يحاول توحيد الهوية السياسية للمجتمع ويساهم في تنمية المجتمع من جميع النواحي وتوفير تكوينه السياسي. لذلك ، تحت سقف قانوني متفق عليه ، هناك قاعدة سياسية. من بين الحركات السياسية ، وخاصة الدول التي تعتبر الديمقراطية تجربة معاصرة ، تحتاج إلى الانتقال إلى مرحلة أخرى و "المشاركة في الأنشطة السياسية" من أجل منع الحرية السياسية المطلقة التي قد تغتصب الوجود المؤسسي للدولة بل وتضر بها. الجانب الوجودي. صنع القرار وتأثيره ومساهمته في عملية التفاوض السلمي – قوة واقعية من خلال إنشاء برامج سياسية وتوفير قوائم انتخابية [1].

الفرع الثاني / الانتخابات

لإجراء انتخابات نزيهة وحرة ، فإن الانتخابات هي شرط النظام الديمقراطي الذي تحاول الوصول إليه كشرط للانتقال الديمقراطي للسلطة. عملية التصويت بدون الخوض في التفاصيل ، يكفي القول بأن التصويت يجب أن يتم بحرية ومباشرة وسرية ، ويبقى فقط اختيار إحدى طريقتين للتصويت اللتين تم تطبيقهما حتى الآن. في الديمقراطيات الحديثة ، التصويت بأغلبية الأصوات والتصويت وفقًا لمبدأ التناسب في الانتخابات.

بما أن الديمقراطيات تعرف فكرة التصويت كطريقة ديمقراطية لنقل السلطة المنظمة ، فقد سعت دائمًا إلى إيجاد أفضل الطرق لتنفيذ فكرة التصويت بحيث تعكس نتيجتها واقع اتجاهات الرأي العام والأنظمة الانتخابية بشكل فعال. التأثير على الظروف التي تسمح بالتداول السلمي للسلطة. لدرجة

أن الحزب الذي يفوز في الانتخابات يصبح هو الحزب الذي يصل إلى السلطة ، ويتطلب الانتقال الديمقراطي للسلطة إجراء انتخابات حرة ونزيهة بشكل دوري ().

لقد أصبح من الضروري التأكيد على إجراء الانتخابات بشكل دوري بطريقة حرة ونزيهة حتى لا يبقى أي حزب سياسي في السلطة إلى الأبد ، والانتخابات هي الضمان الرئيسي لوصول مجموعة سياسية أخرى إلى السلطة. بعد مغادرتهم يمثلون إحدى أهم المحطات التي يمارس فيها دور الميسر والوسيط بين التيارات السياسية المختلفة والمتنافسة في البلاد التي يسيطر عليها الشعب ().

إرادة الشعب هي الأساس الحقيقي لشرعية السلطة الحكومية [1] ، لأن هذه الإرادة الراسخة تنعكس في حق الأفراد في اختيار حكومتهم ، حيث يختار المواطنون من بين المرشحين للسلطة ما يرونه مناسباً وما يحبه. شخص الملك القادر على إدارة شؤون البلاد ورعاية مصالحه ، حيث كان يحتكر السلطة لفترة طويلة ، يعني استبداد السلطة ، وهذا يستدعي تغيير نظام الحكم. وهذا هو أساس العملية السياسية القائمة على التداول السلمي للسلطة على أساس الإرادة الحقيقية للشعب [2].

الفرع الثالث / الاتفاق

يتطلب التفاوض على السلطة اتفاقًا مبدئيًا حول المؤسسات داخل الدولة ، وهذا التفاوض لا يعني تغيير الدولة ، بل تغيير الدولة وليس تغيير النظام داخل الدولة. بقدر تغيير النخب والطبقة الحاكمة. وهذا التفاوض على السلطة هو مفاوضات للاستيلاء على أجهزة الدولة من أجل تنفيذ آراء وتفضيلات وبرامج الجماعات والأحزاب السياسية التي وصلت إلى السلطة من خلال المؤسسات القائمة (مؤسسة رئاسية ، مؤسسة قضائية ، جيش). ، ... إلخ) ، لا يمكن تغيير هذه المؤسسات في معظم الحالات إلا بعد التوصل إلى إجماع داخل الطبقة السياسية () وبعد استشارة عامة ومراجعات دستورية عميقة.

يمكن القول إن الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات السابقة ، وخاصة الاتفاقيات الدولية ، لم تستثني النخب السياسية التي وصلت إلى السلطة وتسلمت الحكم ، لكنها لم تمنعها من النظر في قرارات واتفاقيات سابقة. التأكد من مراعاة سيطرة الأغلبية في إطار احترام الأقلية وحق عودة الجماعات التي تركت السلطة للمعارضة، واستبداد المجموعة الحاكمة وسيطرتها على المجتمع هو الطريق إلى الديكتاتورية. والاستبداد().

الفرع الرابع / تحديد النطاق الزماني للسلطة

بنيت الانظمة السياسية الديمقراطية على اساس المنافسة السياسية و الفكرية، في اطار احترام ألحريات الفردية بجميع انواعها، و محاولتها لجلب أكبر قاعدة شعبية يركز عليها للوصول للسلطة، باعتبار ان الشعب مصدر لكل سلطة، حيث لا يمكن تصور عمل كل هذه الأدوار دون تأطير قانوني يحقق الحفاظ على مؤسسات الدولة و تجنب العنف في الوصول للسلطة[١].

يعتبر تحديد النطاق الزمني للسلطة من أهم ضمانات مبدأ التداول السلمي للسلطة في الأنظمة الديمقراطية ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية. كما ورد في المادة (٢/١) من الدستور الأمريكي المعدل لعام ١٧٨٩: "السلطة التنفيذية منوطة برئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، والرئيس يخدم لمدة أربع سنوات". فيما يتعلق بتحديد عدد المرات التي شغل فيها منصب الرئاسة ، تنص المادة (٢٢) / ١ من الدستور أعلاه على ما يلي: "لا يجوز إعادة أحد إلى منصب الرئيس لأكثر من فترتين" (). في جمهورية مصر العربية ، تنص المادة ١٤٠ من الدستور المصري المعمول به لعام ٢٠١٤ على ما يلي: "ينتخب رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات ميلادية تبدأ من اليوم التالي لانتهاء ولاية سلفه. لا يمكن إعادة انتخابه إلا لفترة ولاية واحدة ". يوضح هذا النص أن المشرع المصري اقترب من معظم دساتير العالم من خلال تحديد مدة السلطة بأربع سنوات وعدم انتخابه لأكثر من فترتين.

المبحث الثاني

أشكال التداول السلمي للسلطة و تميزه عن الطرق الاخرى

يركز هذا المبحث على المفارقة والمقارنة بين الطرق السلمية وغير السلمية للوصول الى سدة الحكم. وبهذا قسمنا المبحث الى مطلبين اثنين، يركز الاول على اشكال التداول السلمي للسلطة، واما المطلب الثاني يسلط الضوء على الطرق الاخرى للوصول الى السلطة.

المطلب الاول: أشكال التداول السلمي للسلطة

فيما يتعلق بأشكال التداول السلمي للسلطة، فيتم تقسيم التداول عادة بالنظر الى حجم سيطرة ألنخبة السياسية الصاعدة الى الحكم على السلطتين التنفيذية والتشريعية والذي يتعلق عادة بتوقيت، ونتائج الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية.

---

[١] السنوسي احمد أيمن مجدالدين، مصدر سابق، ص١٩.

وان للتداول السلمي للسلطة اشكال متعددة، منها التداول المطلق وتم دراستها في الفرع الاول، والتداول النسبي في الفرع الثاني، وخصصنا الفرع الثالث للتداول عبر الوسيط، وسوف نبينها على النحو الاتي :-

الفرع الأول / التداول المطلق

إنه الوقت الذي تقع فيه كل السلطة في يد جماعة المعارضة ، ويأتي هذا النوع من المفاوضات عادة بعد فوز حزب متجانس أو كتلة معارضة في النظام البرلماني بالأغلبية المطلقة للأصوات في الاقتراع العام. مما يسمح لها بتشكيل حكومة جديدة. هذا التداول موجود في دول الحزبين ، وعندما يفوز حزب المعارضة بمعظم المقاعد ، سينتقل الحزب الحاكم إلى المعارضة ().

في حالة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في نفس الوقت ، يمكن أن يتم تفويض السلطة أيضًا في النظامين الرئاسي وشبه الرئاسي ، بشرط أن تكون أغلبية الرئيس والبرلمان من كتلة أو حزب واحد يمكن تشكيل الحكومة. ملك ().

تم العثور على التفاوض المطلق خاصة في Le Bipartisme. تداول المحافظين والليبراليين في إنجلترا من عام ١٨٣٢ إلى عام ١٩١٤ ، عندما انتقلت كل السلطة إلى المعارضة ، عندما تولى الحزب الذي فاز بالأغلبية المطلقة في الانتخابات مقاليد السلطة ().

وأهم ما يميز هذا الشكل من التفاوض هو البساطة والرؤية الواضحة والقدرة على تشكيل أغلبية برلمانية قوية ومتماسكة لأنها تؤدي في النهاية إلى الاستقرار السياسي للحكومات وقدرتها على تنفيذ البرامج الانتخابية ().

يمكن اعتبار التفويض المطلق للسلطة أيضًا أهم تغيير يمكن أن يحدث في نظام سياسي صحي وديمقراطي وحر تمامًا ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطريقة تُطبق كثيرًا في نظام الحزبين.

الفرع الثاني / التداول النسبي

هو التناوب الذي يكون فيه جزء من السلطة في جانب المعارضة ، وهذا النوع من تداول السلطة موجود في النظامين الرئاسي وشبه الرئاسي ، حيث تجري الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في فترات منفصلة. وعلى العكس من ذلك ، عندما تنتمي السلطات التشريعية والتنفيذية إلى كتلة فائزة أو حزب سياسي واحد ، فإن النقل النسبي هو تناوب مطلق للسلطة يسمح لحزب المعارضة بالسيطرة على جزء منها فقط. الحزب الحاكم والحاكم على الشق الآخر. أو كتلة سياسية () لا علاقة لها بها.

وهذا النوع من نقل السلطة موجود في أمريكا لأن الرئيس لا يأتي عادة من أغلبية في الكونجرس. بين عامي ١٩٤٤ و ١٩٨٨ لم يكن هناك انتقال مطلق للسلطة في الولايات المتحدة إلا مرة واحدة ، وكان ذلك خلال فترة الرئاسة عام ١٩٥٢. منذ ذلك اليوم ( ).

الفرع الثالث / التداول عبر وسيط

تعتبر ألمانيا مثالاً على مثل هذا التناوب في السلطة ، كما لو أن أحد الأطراف لم يحقق الأغلبية المطلقة في البرلمان في ذلك الوقت ، يتم التفاوض من خلال تقديم طرف ثالث لصالح أحد الحزبين الرئيسيين (مسيحي). لعب الحزب الديمقراطي والحزب الاشتراكي الديمقراطي) دور إعطاء وزن لأحد هذين الحزبين من أجل تشكيل الحكومة وبالتالي السيطرة على السلطة في ألمانيا لفترة طويلة ().

يأخذ الطرف الثالث في البرلمان وزناً أكبر في مثل هذه المفاوضات مما يفعله في الواقع ، حيث يفرض تنازلات سياسية للحزب الذي يختار اختياره لتشكيل الحكومة ؛ غالبًا ما يكون ضعيفًا بسبب ظلال الشك. على عكس ما هو موجود عادة في نظام الحزبين ، فإن الحزب المنتصر لديه القدرة على تشكيل الحكومة بمفرده دون الحاجة إلى أحزاب أخرى في البرلمان ().

وأخيراً ، إلى جانب اعتبار تفويض السلطة أحد الأسس والشروط المهمة لحل المشاكل السياسية والاجتماعية ، يمكننا القول إن التوافق الذي توصلت إليه الأنظمة السياسية هو أن السلطة آلية تنظم الحياة السياسية. هذا يعتمد على مستوى النظام الديمقراطي في ذلك البلد.

أخيرًا ، يؤثر تنوع أشكال التفويض على درجة التوافق في الآراء تجاه النخب السياسية الحاكمة. هنا ، يعبر التفويض المطلق عن الرغبة في تغيير جذري للسلطة بين الناخبين ، بينما يعكس التفويض النسبي الرغبة. للتغييرات الصغيرة والأبطأ. أما التجارة من خلال الوساطة فهي تعبر عن معارضة الناخبين لنظام الحزبين وهيمنة حزب أو حزبين في الحياة السياسية [3].

المطلب الثاني / تميز التداول السلمي للسلطة عن غيرها من وسائل الوصول الى السلطة

تمر أغلب الدول التي شهدتها حروباً وصراعات عنيفة بمرحلة التحول الديمقراطي ولا سيما في الأونة الأخيرة أي بعد الحرب الباردة وإنهيار المعسكر الاشتراكي ومنظومة الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٢، حيث شهدت الفترة التي أعقبت إنتهاء الحرب الباردة تزايداً في عدد من الصراعات الداخلية التي تحدث داخل الدولة الواحدة لأسباب عرقية ودينية وقومية و ومذهبية وصل الى تزايد عدد الصراعات التي كانت تحدث بين الدول، مما أدت الى تزايد المجتمعات التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي، وذلك لتبني الكثير

من هذه المجتمعات الديمقراطية كاساس للحكم وبناء مجتمع جديد على أسس تجسيد حقوق الانسان وتفعيل المواطنة عبر وسائل والمسارات المتعارف عليها من مساواة وحرية و إعلاء حكم القانون وتداول السلطة عبر وسائل سلمية وعبر إنتخابات نزيهة على حسب للمعايير الدولية لحقوق الانسان.

قد يكون العنف واستخدام القوة من سمات الثورة والانقلاب باعتبارها وسيلتين للوصول الى السلطة إذ تنهي الثورة حالة البؤس التي يعيشها المجتمع من حيث انقلاب استقلال فئة في الحكم للسيطرة عليه لمصلحتها من دون أن تلتفت الى النواحي الأخرى في المجتمع، وعليه سنحاول تمييز هاتين الوسيلتين عن أحد أهم الأنظمة الديموقراطية ألا وهي الانتخاب وعليه سوف نقسم المطلب الى فرعين، نتناول في الاول الثورة كوسيلة للوصول الى السلطة، اما الفرع الثاني سنخصص للانقلاب كوسيلة للوصول الى السلطة وعلى النحو الآتي:-

الفرع الأول / الثورة كوسيلة للوصول الى السلطة

يعد الثورة من احد الوسائل العنف التي يستخدمها المجتمع من اجل تغيير نظام الحكم بشكل جذري وليس بشكل جزئي وهذا هو ما يميزه عن الوسائل السلمية الاخرى. وعليه فالثورة يمكن تعريفها بأنها حركة فجائية وجذرية للأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة[١].

وتعرف الثورة ايضاً على انها تغييرات تحدث بشكل مفاجيء وبصورة جذرية، وتتم في الظروف الإجتماعية والسياسية، اي عندما يتم تغيير حكم قائم – والنظام الإجتماعي والقانوني- المصاحب له بصورة فجائية و أحياناً بحكم آخر[٢].

وبناءاً عليه تأتي ظاهرة الثورة نتيجة لظروف إجتماعية و إقتصادية و سياسية تدفع المجتمع إلى القيام بالثورة فيتغير النظام السياسي والا جتماعي والاقتصادي للدولة، وإلا لما كان لهذه الثورة من مسوغ لاستمرارها إذا ما أقتصرت على التغيير السياسي، ففي بداية الامر كانت الثورة ذات فطرة ضيقة لايتعدى مفهومها الضروريات المادية اللازمة للبقاء إلا أن تطور أفكار المجتمع و تطلعاتهم يوسع من مفهوم الثورة إذا لم يبقَ مجرد قوة وعنف و غلبة بل أصبح يعبر عن التمرد و إعلان السخط و مقاومة الظلم و الاهانة[٣].

---

[١] د.عبدالغني بسيوني عبدالله، المبادئ العامة للقانون الدستوري، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٥، ص١٨١.

[٢] د.عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، المجلد الاول،الطبعة الرابعة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص٨٧٠.

[٣] دولة أحمد عبدالله محمد البريفكاني، وسائل تولي السلطة وتطبيقاتها في الدساتير العربية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٠٢، ص٥٢-٥٣.

يبين من هذا كله بأن الوصول الى السلطة عن طريق الثورة يكون على اساس العنف و القوة يلجأ اليها الشعب أو فئة سياسية تهدف إلى تغيير نظام الحكم و الوصول إليها نتيجة لإستبداد الحكم السابق من النواحي السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية كما نجد في الاحيان الاخرى للدول العربية على سبيل المثال بما يسمى (بالربيع العربي) في ليبيا ومصر وسورية والجزائر واليمن وتونس. في حين تعد الانتخابات الوسيلة الاكثر ديمقراطية التي تهدف إلى وصول فئة معينة أو كيان سياسي الى سدة الحكم بشكل سلمي من دون استخدام القوة أو العنف و إن يتم عن طريق صناديق الاقتراع الحر والنزيه.

الفرع الثاني / الانقلاب كوسيلة للوصول الى السلطة

وهو عمل تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات بشكل مفاجيء وعنيف من داخل الدولة، حيث تنتمي في معظم الاحيان الى الجيش ضد السلطة الشرعية، فتقلبها و تستولي على الحكم، و ذلك وفق خطة مدروسة مسبقاً [١].

ويشتمل الإنقلاب على عناصر واساليب عديدة غالباً ما تستخدم العنف المحدود ضد مجموعة معينة من القائمين على سدة الحكم و يتمكن بواسطة شخص أو مجموعة من الاشخاص من الاستيلاء على مراكز القوى و السلطة السياسية في الدولة من داخلها[٢].

ويعرف الانقلاب على انها الاطاحة السريعة العنفية بالنخبة الحاكمة و استبدالها بنخبة أخرى إعتماداً على بعض العناصر القوية كالجيش و الشرطة من غير الشعب و دون إحداث تغييرات أساسية في طبيعة النظام السياسي و بهذا يعد الانقلاب وسيلة غير مشروعة لتولي السلطة، و هو بهذا يخالف أحكام الدستور و النظام القانوني القائم[٣].

ولكن هنالك حالة يمكن شرعنة الانقلاب في حالة تاييد المجتمع له، وبعد الانتهاء من الانقلاب و قلب نظام الحكم في البلاد فإذا تم تسليم السلطة الى سلطة مدنية وإجراء انتخابات حرة و نزيهة فيمكن إضفاء نوعاً من الشرعية الى هذه الطريقة.

---

[١] د.عبدالوهاب الكيالي، مصدر سابق، ١٩٩٩، ص٣٧٢.

[٢] الهيثم الايوبي وآخرون، الموسوعة العسكرية، الجزء الاول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص١٣٣.

[٣] دولة أحمد عبدالله محمد البريفكاني، مصدر سابق، ص٦٢.

ويمكن التمييز بين الانقلاب والانتخاب من حيث المشروعية، حيث أن الانقلابيين يتولون السلطة عن طريق اللجوء أشد طرق العنف والتهديد لغرض الوصول الى الحكم في حين يعد الانتخابات وسيلة ديمقراطية ومشروعة اذ يتم من خلالها تولي السلطة بطريقة سلمية.

المبحث الثالث

معوقات التداول السلمي للسلطة وتاثيراتها على الاستقرار السياسي

هناك مجموعة عوائق تقف في طريق عملية التداول السلمي للسلطة في النظام السياسي العراقي منها ما يتعلق بالجانب القانوني وكذلك السياسي وحتى الاقتصادي والاجتماعي والطائفي، وتعتبر هذه العوائق ذات اهمية كبيرة في الإنظمة السياسية التي تعتمد على التداول السلمي، إذ يلعب دوراً سلبياً بوقوفها عائقا امام التداول السلمي للسلطة في العراق، إذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الفساد المستشري في غالبية المؤسسات الحكومية والمجتمع، والذي اخذ وقتا طويلا في الحياة السياسية، والذي انعكس بصورة سلبية على الوضع الامني ومجموعة من الامور منها سوء الخدمات وتفشي البطالة وارتفاع الاسعار مقارنة مع دخل الفرد وكذلك المشاكل المتعلقة بالموازنة العامة ووعدم تلبيتها لتطلعات الشعب واحتياجاته، كل ذلك ادى بدوره الى وجود عملية التداول السلمي للسلطة في العراق بصورة غير سليمة لا تتناسب مع المعايير الديمقراطية للتداول السلمي للسلطة، وهو ما يؤثر يؤثر بشكل او بآخر على الاستقرار السياسي في العراق. عليه سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين نتناول في المطلب الأول معوقات التداول السلمي للسلطة ونخصص المطلب الثاني لتأثير معوقات التداول السلمي للسلطة على الاستقرار السياسي.

المطلب الأول / معوقات التداول السلمي

للوقوف بشكل تفصيلي على ذلك، سنقسم هذا المطلب على ثلاثة فروع، يتناول الفرع الاول بيان المعوقات القانونية، والفرع الثاني المعوقات السياسية، اما الفرع الثالث سنخصصه لبيان المعوقات الأخرى، وذلك بالشكل الآتي :

الفرع الأول / المعوقات القانونية

يمكن اعتبار الخلل في التوازن بين السلطات وكذلك الخلل في النظام الانتخابي من أهم المعوقات القانونية التي تقف في طريق التداول السلمي للسلطة.

أولاً: الخلل في التوازن بين السلطات: من أهم سمات النظام البرلماني في الدول الديمقراطية هي التوازن بين السلطات حيث يقوم هذا التوازن على أساس مسؤولية السلطة التنفيذية أمام البرلمان، وإمكانية

سحب الثقة من الحكومة، في مقابل ذلك يحق للسلطة التنفيذية حل السلطة التشريعية المتمثلة بالبرلمان والدعوة الى انتخابات نيابية مبكرة[١]، وجدير بالذكر إن حق حل البرلمان يعطى لرئيس الدولة في العادة مباشرة بناءا على طلب الحكومة من اجل ايجاد نوع من التوازن المتبادل بين السلطات، إلا أن هذا الحق قد انحرف في العديد من الدول لاسيما دول العالم الثالث منها عن مقصده الرئيسي واصبح حق شبه شخصي يملكه رئيس الدولة من اجل السيطرة على البرلمان وافراغه من محتواه[٢].

يعتبر النظام البرلماني أحد اهم الانظمة السياسية التي تعتمد على توازن السلطات، كما يتميز بالفصل المرن بين سلطاته وخاصة التشريعية والتنفيذية منها حيث يتميز بالتوازن والرقابة المتبادلة بينهما[٣]، ويتجلى هذا الفصل المرن بين السلطات وعملية التداول السلمي للسلطة في النظام البرلماني حيث يعتبر أحد الركائز الاساسية من قيام مثل هذه الانظمة من اجل تحقيق اهدافه طبقاً لاحكام الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥، حيث أشار بصورة واضحة وجلية إلى مبدأ الفصل بين السلطات من اجل التخلص من تركيز السلطة بيد شخص واحد والتي ادت بدورها الى الاستبداد السياسي في العراق [٤].

اذا ما نظرنا الى تكوين السلطة التشريعية في العراق نجدها تتكون من مجلسين هما النواب والاتحاد [٥]، وبالنظر الى تكوين السلطة التشريعية نجد انسجاما داخل السلطة التشريعية إلا أن المشرع العراقي ترك أمر تشكيل المجلس الاتحادي بيد مجلس النواب وبأغلبية ثلثي اعضائه ويعتبر ذلك عدم التوازن داخل السلطة التشريعية، اضافة الى ذلك فقد قام المشرع العراقي بتأجيل تشريع قانون المجلس الاتحادي بعد انتهاء الدورة الانتخابية لسنة ٢٠٠٥ ولحد الان لم يحسم الامر [٦]، اما فيما يتعلق بالتوازن في السلطة التنفيذية فله جانبان، الأول: المقدرة على حل الأزمات التي تواجهها الأقاليم، أما الثاني: فهو اتخاذ جانب المساواة مع البرلمان الإتحادي[٤٠]، حيث نجد في الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ اشارة واضحة إلى " حل مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد اعضاءه بناء على طلب من قبل ثلث اعضاءه أو طلب من رئيس مجلس الوزراء وبموافقه رئيس الجمهورية" [٧].

---

(١) زيرك مجيد، مدى التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤، ص٧٢.

(٢) د.فلاح خلف كاظم الزهيري، مصدر سابق، ص ٢٢٨.

(٣) زيرك مجيد، مصدر سابق، ص١٤.

(٤) ينظر: المادة (٤٧) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٥) ينظر: المادة (٤٨) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٦) ينظر: المواد (٦٥، ١٣٧) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٧) ينظر: المادة (٦٤/اولا) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥.

يمكننا القول وفقا لما تقدم بأن تقوية احدى السلطات على حساب السلطات الاخرى يؤدي الى إختلال في التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مما يؤدي بدوره إلى تقويض عملية التداول السلمي للسلطة بصورة واضحة، اذ تعتبر عملية التوازن بين السلطات احد اسباب نجاح التداول السلمي للسلطة، وهذا ما لانجده في دستور ٢٠٠٥ إذ ان التوازن غير موجود وهذا يتعارض بصورة مباشرة مع النظام الديمقراطي.

ثانياً :- الخلل في النظام الإنتخابي: يمكن تعريف النظام الإنتخابي بأنه العملية التي يضعها القانون ليتمكن الناخبون من خلالها اختيار ممثليهم في البرلمان، وعليه يلجأ المشرعين الى اختيار النظام الانتخابي الافضل، بسبب كثرة وتفرع النظم الانتخابية[١].

لقد لجأ العراق الى نظام (الصوت الواحد غير القابل للتحويل)، وهو نظام إنتخابي تعددي يعتمد على دوائر إنتخابية متعددة المقاعد، حيث يقوم كل ناخب باعطاء صوته لمرشح واحد، ولكن كل دائرة إنتخابية تمتلك اكثر من مقعد، والمرشحون الذين يحصلون على اكبر الاصوات يفوزون بمقاعد[٢].

لا شك ان وجود إنتخابات دورية نزيهة يعتبر أمرا جوهريا لتحقيق التداول السلمي للسلطة، واجراء مثل هذا النوع من الإنتخابات يعتبر احد سمات النظم الديمقراطية لانها الطريق الوحيد لتحقيق التداول الدوري للسلطة، والذي يسمح للناخبين بمحاسبة الرئيس او رئيس الوزراء او الحزب الذي وصل إلى السلطة[٣].

الفرع الثاني / المعوقات السياسية

ان ضعف التنظيم الحزبي وعدم فاعلية المعارضة السياسية من اهم المعوقات السياسية:

أولاً: ضعف التنظيم الحزبي: تعتبر الأحزاب واحدة من أهم الدوائر التي تدور في فلكها تداول السلطة في النظم الديمقراطية الحديثة،سواء كانت في السلطة أم في المعارضة ومدى تأثير ذلك على النظام

---

(١) د.صفاء ابراهيم الموسومي، النظام الإنتخابي الأنسب للعراق ومتطلباته الساسية، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد ٧، السنة الثالثة، ٢٠٢٢، ص ٣١١-٣١٢.

(٢) يحكم الانتخابات النيابية العراقية ٢٠٢١ قانون الانتخابات رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ لمجلس النواب العراقي، ووفقا لهذا القانون، يتالف مجلس النواب من (٣٢٩) مقعدا، ويوزع (٣٢٠) منها على المحافظات الواقعة ضمن (٨٣) دائرة انتخابية، والتي تم تحديدها في إطار النظام الانتخابي الجديد، أما المقاعد التسعة المتبقية فهي مخصصة للاقليات التي تسمى مقاعد المكون. للمزيد حول ذلك، راجع: د.محمد ميسر فتحي& د.مروان سالم علي، تاثير الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢١ على الاستقرار السياسي والأمني في العراق، مجلة المعهد، العدد ١١، ٢٠٢٢، ص٢٦١.

(٣) د.خيري عبدالرزاق جاسم، العلاقة بين المؤسسات السياسية وحكم القانون ودورهما في بناء الدولة، المجلة السياسية والدولية، العدد٢٨-٢٩، ٢٠١٥، ص١٢.

السياسي، وقد كفل الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ حرية تأسيس الاحزاب السياسية، واحال موضوع تنظيم هذه الحرية إلى المشرع العادي دون تقيد سلطته التنظيمية بضوابط قانونية صريحة، لكن كان الاجدر بالمشرع العراقي أن يحدد ويوضح هذه الضوابط التي تمثل المبادئ الاساسية التي تستند اليها حرية تأسيس الاحزاب كمبدأ المساواة بين الاحزاب وحظرها أو حلها بالطرق الادارية مع اسناد هذا الاختصاص إلى أعلى سلطة قضائية داخل الدولة[١].

لقد شهد التنظيم الحزبي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ العديد من المشاكل، إذ ان اغلب الاحزاب السياسية باتت تعمل على ترسيخ مفهوم تمسكها بالمناصب والعمل على ايجاد نفوذ لها في المؤسسات الرسمية[٢]، حيث ان اغلب هذه الأحزاب تفتقر إلى التنظيم ورابطة حقيقية تربط أعضاءها من جهة وبين قيادات الأحزاب واعضاء الحزب من جهة أخرى، والتي لا تستند على أساس تنظيمي، وإنما على أساس قبلي وطائفي وأثني، وذلك بسبب عدم تجانس بين السكان من حيث انتماءاتهم العرقية والدينية والإقليمية، والذين يدينون بالولاء لانتماءاتهم على حساب الوطنية والدولة[٣].

ان التعددية الحزبية تساعد بصورة جيدة على التداول السلمي للسلطة اذا ما كان هذا التعدد حقيقي ويسمح بالتنافس الشفاف بين الاحزاب المتباينة،جدير بالقول ان التداول السلمي للسلطة قد لا يستقيم في ظل وجود حزب واحد على الساحة السياسية وان كان من الممكن حدوث نوع بين التداول بين قيادات الحزب ذاته[٤]. هذا ما نجده واقع حال في العراق حيث ان الاشخاص ذاتهم تترأس الاحزاب، ولا تستطيع هذه الاحزاب استقطاب شخصيات وشرائح جديدة، لانها تغلب المصلحة الخاصة على حساب الاهداف، وهذا يؤثر سلباً بدوره على التداول السلمي للسلطة.

ثانياً: عدم فعالية المعارضة السياسية:على الرغم من اعتراف اغلب الحكومات والنظم السياسية بأهمية وجود معارضة كعامل مهم ومقتدي للحياة السياسية والذي بدوره يعطي انطباعا حول ديمقراطية النظام السياسي، إلا ان غالبية هذه النظم السياسية خاصة في العالم الثالث تضع القيود والعقبات في طريق المعارضة لمنعها من ممارسة نشاطها السياسي ومن هذه القيود ما تضعه الدساتير والتي تمنح

---

(١) الهام مطشر هادي، الاسس والمبادىء الدستورية والقانونية للاحزاب السياسية ودورها في التداول السلمي للسلطة، مجلة الدراسات المستدامة، السنة الخامسة، المجلد الخامس، العدد الاول، ٢٠٢٣، ص ١٢٢٩-١٢٣٠.

(٢) سالم علي حسين &د.خالد عبدالاله، معوقات البناء المؤسساتي في العراق بعد العام ٢٠٠٣،المجلة السياسية والدولية، المجلد ٢، العدد ٥٢، ٢٠٢٢، ص١٢٩.

(٣) د.فلاح خلف كاظم الزهيري، مصدر سابق، ص ٢٢٨.

(٤) د.خيري عبدالرزاق جاسم، مصدر سابق، ص١٢.

صلاحيات واسعة لرئيس الدولة أو الحكومات تمكنهم من فرض القوانين التي تقييد حرية إنشاء الاحزاب وعملها[١].

لذلك فان وجود معارضة قوية تمتلك مصداقية كافية لدى شريحة واسعة من المواطنين يكون من اولوياتها تغيير النظام، في الغالب فان قوى المعارضة مشتته وغير قوية وتفتح جبهات للصراع والتنافس مع أطراف معارضة اخرى مما يضعفها امام السلطة وهذا ما تؤيده السلطة وتعمل على تشجيعه من اجل إضعاف المعارضة، كما ان وجود فجوات كبيرة بين التيارات المدنية والسياسية والدينية أدت بطبيعة الحال إلى منازعات انقسامية بين التيارات السياسية وساعدت على تعطيل مسيرة الإصلاح والتحول الديمقراطي[٢].

نلاحظ مما تقدم ان وجود المعارضة ضرورة قصوى لعمل النظم السياسية البرلمانية، لذلك من الضروري ايجاد وضع دستوري وقانوني للمعارضة لكي تصبح مؤسسة ذات قيمة عليا قادرة على اداء دورها بصورة عملية من اجل تحقيق التوازن داخل الهيئات الرسمية، والمحافظة على القيم الديمقراطية من اجل التداول السلمي للسلطة[٣]. ولقد وضح الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ وكذلك النظام الداخلي لمجلس النواب، القواعد والأسس العامة للمعارضة السياسية[٤].

واحدة من الاشكاليات المهمة التي ترتبط ارتباط مباشر بتداول السلطة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هو غياب المعارضة الرسمية على المستوى السياسي، حيث لم تتشكل في النظام الجديد المعادلة الصحيحة بالمعارضة، والتي مفادها ان من يفوز بالاغلبية السياسية يشكل الحكومة أما الاقلية فتمثل المعارضة في البرلمان وان هذه القاعدة لم تلتزم بها الكتل الفائزة بالانتخابات بعد عام ٢٠٠٥ ولحد يومنا هذا[٥]، وبالتالي فان انعدام هذه القاعدة ادى بطبيعة الحال الى انعدام المعارضة السياسية مما ادى الى ضعف التداول السلمي للسلطة.

---

(١) د. فلاح خلف كاظم الزهيري، مصدر سابق،ص ٢٢٩.

(٢) د.جاسم محمد أحمد، الديمقراطية وإشكالية التداول السلمي للسلطة، مجلة آداب الفراهيدي، العدد ١٠، ٢٠١٢، ص٢٦٣.

(٣) د.خميس حزام والي، تداول السلطة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، عدد ٥٣، ٢٠١٧، ص٨٦.

(٤) ينظر: المواد (٣٨-٣٩-٦٢-٦٣) من دستور العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥؛ و المواد (٣-٢٠-٣٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي،الطبعة الخامسة، ٢٠١٢.

(٥) د.خميس حزام والي، مصدر سابق، ص٨٥-٨٦.

الفرع الثالث / المعوقات الاخرى

بالإضافة الى المعوقات القانونية والسياسية هناك معوقات اخرى يمكننا اضافتها الى مجمل المعوقات التي تواجه التداول السلمي للسلطة وهي التي تتعلق بضعف العوامل الاجتماعية والاقتصادية الى جانب الطائفية:

أولاً: ضعف العوامل الإجتماعية والإقتصادية: تلعب العوامل الإجتماعية والإقتصادية دور كبير في نهوض الدول من شتى أنواع الظلم والتخلص من انتهاكات حقوق الانسان وحرياته، لقد أشار دستور العراق النافذ لعام ٢٠٠٥ إلى تركيبة ومكونات المجتمع العراقي المتعددة، واقر بأن الاسرة هي اساس المجتمع والزم الدولة بالحفاظ عليها[١]، لقد كان الوضع الاقتصادي العراقي متدهور بشكل ملحوظ قبل العام ٢٠٠٣ وذلك بسبب انعدام السياسات الاقتصادية الفاعلة والاعتماد على السياسات الشمولية في ادارة القطاع الاقتصادي للدولة وازدياد البطالة والفقر وتراكمهما لتتفجر بعد عام ٢٠٠٣ بصوردة لافتة للنظر وما صاحبه من انهيار للمؤسسات وتفكيك الهياكل الاقتصادية والتي انتج حالة من تفاقم المعاناة الذي القى بظلاله على الوضع الامني والاجتماعي والامني واوجد العصابات والجماعات المسلحة وانتشار ملحوظ للجريمة وما رافق ذلك غياب المؤسسات السياسية والاقتصادية ذات العلاقة والتي يقع على عاتقها حل مثل هذه المشكلات[٢]، إذ نجد تردي الخدمات وازمات السكن والكهرباء ادت الى خروج الشعب في تظاهرات واسعة للمطالبة بتحسين واقع الخدمات في عام ٢٠١٥، حيث نرى أن هذه المظاهرات تكاد تكون قد أفقدت شرعية الحكومة، لأن الشعب هو مصدر السلطة وشرعيتها[٣].

ان عدم الاهتمام بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية له تأثير واضح على عملية التداول السلمي للسلطة وقد يؤدي الى افشال هذه العملية.

ثانياً: الطائفية: احد تداعيات التغيير السياسي بعد العام ٢٠٠٣ في العراق هو تغيير القيم الاجتماعية في المجتمع العراقي مما اوجد ارضية ملائمة للعمل غير المؤسساتي من خلال ترسيخ المحاصصة والطائفية والتي لعبت دورا في ايجاد مؤسسات سياسية تعاني من الضعف والفساد الاداري وعدم وجود استراتيجية واضحة المعالم لادارة هذه المؤسسات بعيدا عن الحزبية والطائفية وهذا ما نراه قد انعكس بصورة جلية على اداء هذه المؤسسات[٤].

---

(١) ينظر: المواد (٢-٣-٩-٤٥/ثانيا) من دستور العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥.

(٢) سالم علي حسين &د.خالد عبدالاله، مصدر سابق، ص١٨٤.

(٣) ينظر: المادة (٥) من دستور العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥.

(٤) سالم علي حسين &د.خالد عبدالاله، مصدر سابق، ص١٨٣.

ويذهب البعض الى اعتبار الطائفية تقوم على تقسيم المجتمع الى فئات معينة على اساس الدين او المذهب، والتي تعني تكتل الافراد في اطار جماعات تتميز بصفات معينة تميزها عن غيرها، فهيو تجمع بشري يدور حول اعتقاد يشعر فيه الافراد بالانتماء الى هذه الجماعة، وقد يكون الدين سببا ايضا، وقد يكون البعد السياسي سببا في التجمع ضمن طائفة، حيث تعتبر الطائفة توجه ذا منحى سياسي يسعى الى الحصول على امتيازات باسم الطائفة، او السعي الى اثبات تميزها عن الطوائف الاخرى، وان كان هذا الاختلاف فقهيا أو شكليا او مفتعلا، من اجل الحصول على مكاسب ومنافع، وإن ادى ذلك الى توسيع الفجوة بين مكونات الشعب الواحد، وتعارضت المصلحة الشخصية مع مصلحة الوطن[١].

وعليه للطائفية اثر كبير على التداول السلمي للسلطة حيث يظهر تأثير الطائفية السياسية على مشاركة الافراد في الحياة السياسية، وكذلك بتداول المناصب السياسية في الدولة[٢].

يمكننا القول مما تقدم أن الصراعات الطائفية المشتعلة أدت إلى تشكيل حكومات توافقية هدفها توزيع المناصب والسيطرة عليها، مما أدى إلى نتاج حكومات غير منسجمة وأصبحت العملية السياسية بعيدة كل البعد عن الديمقراطية، مما جعل الطائفية معوقاً في التداول السلمي للسلطة.

المطلب الثاني / تاثير المعوقات على الاستقرار السياسي في العراق

رافقت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي المجتمعات الانسانية مع تعرضها لظروف سياسية واقتصادية كانت التقلبات السياسية العامل المشترك بينها ومدى انعكاسها على الواقع المجتمعي مع وجود الأزمات الاقتصادية، ومن المسلم به أن الاستقرار والنجاح والتقدم السياسي وكذلك التنمية والنمو سينعكس بالإيجاب على الاستقرار السياسي والواقع الاجتماعي، ووفق تلك المعطيات هناك سؤال يطرح نفسه: ما المقصود بعدم الاستقرار ؟ في الواقع إن هذا المفهوم نسبي ولا يتحدد وفق مؤشر واحد أو مجموعة مؤشرات فهذا الاستقرار يوجد إذا ما توفرت المؤشرات المساعدة على الاستقرار والذي يأخذ إشكالا ثلاثا لعدم الاستقرار المجتمعي ، مثل عدم الإستقرار السياسي، وعدم الإستقرار الإقتصادي وعدم الإستقرار الإجتماعي الذي يؤدي في الاخير إلى عدم استقرار كلي، وهناك عدة تعريفات في مجال العلوم السياسية لظاهرة عدم الاستقرار السياسي، حيث يعرفه صموئيل هنتنغتون بدلالة المعادلة مفادها عدم الإستقرار يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية ، إي ببساطة إن عدم الإستقرار السياسي يزداد بزيادة المطالب السياسية وعدم قدرة المؤسسات السياسية عن الإستجابة، إن

---

(١) د.علي سعد عمران، إشكالية الطائفة السياسية في النظام الدستوري العراقي (التداول السلمي للسلطة أنموذجا)، مجلة المعهد، العدد ٥، ٢٠٢١، ص٧٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٩.

هذا التعريف يدل أن هناك تناسب طرديا بين المطالب السياسية وعدم الإستقرار هو إن الإستقرار السياسي لا يمكن توفيره باستخدام القوة والعنف الذي يقمع معارضي النظام ، لأن القوة ليست باستطاعتها إلغاء المطالب السياسية فهذه المطالب تظل قائمة وموجودة بل تزداد في واقع الآمر وقصارى ما تفعله القوة هو منعها من التعبير عن نفسها عبر الوسائل المختلفة ما يعني استمرار انعدام الاستقرار واقعيا ، وان حالة الغليان الداخلية تندر بانفجار منتظر في كل لحظة، وهناك من عرف الاستقرار وعدم الاستقرار بدلالة الخطة الإستراتيجية على الصعيد الدولي ويطبق نتائجه على المستوى المحلي للدولة ، بأنه مصطلح متقلب ومانع وضبابي إلى درجة أصبح المصطلح معها إشكاليا ولاسيما إن الاستقرار وعدم الاستقرار ليس حالتين مطلقتين ولاسيما في نظام متذبذب للتعددية القطبية[١].

ويمكن تعريف الاستقرار السياسي بأنه التغير التي يتم بشكل تدريجي ومنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام ولجوء القوى والجماعات السياسية الى الاساليب الدستورية في حل الصراع، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الإستجابة للمطالب المقدمة اليه والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام[٢]. ويرتبط الاستقرار السياسي بالعديد من العوامل والمعوقات، منها ما هو سابق على تشكيل الحكومة، ومنها ما هو متزامن معها، ومنها ما هو نتاج عوامل داخلية ومنها ما هو نتاج لعوامل خارجية، وبقدر تعلق الامر بالعراق فقد شيد حالة من عدم الإستقرار السياسي العام، ومنه عدم استقرار الحكومات التي تشكلت على مدى العقد الأخير من عمر الدولة العراقية[٣]. عليه سوف نقوم بتخصيص هذا المطلب لتاثير المعوقات القانونية على الاستقرار السياسي في الفرع الاول، ويتضمن الفرع الثاني بتاثير المعوقات السياسية على الاستقرار السياسي، اما الفرع الثالث سنتكلم عن المعوقات الاخرى والمتمثلة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والطائفية وتاثرها على الاستقرار السياسي في العراق.

الفرع الأول / تاثير المعوقات القانونية على الاستقرار السياسي

ان من المعوقات القانونية وكما اشرنا سابقا في المطلب الاول من هذا المبحث ويتمثل باختلال التوازن بين السلطات والخلل في النظام الانتخابي.

---

(١) د.احمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ (دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية...والآفاق المستقبلية)، المجلة السياسية والدولية، عدد٢٥، ٢٠١٤، ص١٨٩-١٩٠.

(٢) د.محمد ميسر فتحي&د.مروان سالم علي، مصدر سابق، ص٢٥٥.

(٣) عدي عبد مزهر، النظام الانتخابي وانعكاساته على الاستقرار السياسي (مع نظرة في ضوء الدورة الانتخابية ٢٠١٠-٢٠١٤ في العراق)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٣، العدد ٥٤، ٢٠١٦، ص١.

اولا: اختلال التوازن بين السلطات: لقد ساهم واضعو الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في ابراز عملية اختلال التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ولو كان بصورة نظرية، عندما قاموا بتوزيع الصلاحيات الدستورية بينهما، دون الاخذ بالحسبان مبدأ التوازن بين السلطات الذي يستند عليه النظام البرلماني، وهذا هو السبب الشكلي لاختلال التوازن، كما يذهب العديد من المختصين العراقيين في مجال الدستور والتشريع إلى أن صلاحيات مجلس النواب واسعة بحيث ترجح كفتها على كفة السلطة التنفيذية، خلافا للمادة (٤٧) من الدستور العراقي المتعلق باقرار مبدأ الفصل بين السلطات[١].

بعد عام ٢٠٠٥ ، في النظام السياسي العراقي ، تبنت النخب السياسية نموذج الإدارة التصالحية في إدارة النظام السياسي والعملية السياسية على مستوى تشكيل الحكومة. على المستوى التشريعي يمثل رئيس مجلس النواب المكون السني الذي تتفق عليه الأحزاب السياسية الممثلة للمكون. يتشكل مجلس الرئاسة ، الذي يحق له طرح القضايا على جدول الأعمال وإدراجها في محور الجلسات ، من النائب الأول الذي يمثل المكونين السني والشيعي ، وكذلك النائب الثاني الذي يمثل المكون الكردي ومجموعها. . وبالمثل ، توزع رئاسة اللجان النيابية على هذه المكونات حسب عدد المقاعد التي فاز بها الحزب أو القوى السياسية، مع مراعاة حصة مكون الهيئة ومستوى السلطة. تنفيذي من خلال رئيس الوزراء النيابي. المكون الشيعي هو النائب الأول عن المكون السني والنائب الثاني عن المكون الكردي. وأضيف نائب شيعي ثالث في الربعين الثاني والأول من الدورة الثالثة. أما توزيع الوزارات وأهميتها ، فيتم تقسيمها على أساس ثلاثة أثلاث على أساس دعم كل حزب أو سلطة سياسية. الجزء الثاني يمثله رئيس الجمهورية للمكون الكردي النائب الاول للمكون الشيعي والنائب الثاني للمكون السني على مستوى توزيع الواجبات والمسؤوليات وهنا اسس النظام الديمقراطي التصالحي كطريقة إدارة للجديد. بعد عام ٢٠٠٥ ، ترك أسلوب الإدارة هذا نتائج سلبية في العراق وتركيا. يشتمل النظام السياسي العراقي على كوتا حزبية ، والخريطة السياسية الجديدة لا ترسم على أساس الميول السياسية والفكرية ، بل على أساس المكونات الاجتماعية ، أي. تجسيد الصفة القومية والطائفية على حساب الشخصية الوطنية ، وغياب المعارضة السياسية وتفكك المجتمع ، والانتقال من مجتمع تعايش نسبيًا إلى مجتمع محارب يؤدي إلى انقسام طائفي وديني وعرقي ، وانتشار الانقسام الطائفي والديني والعرقي. التخلف واللاوعي ، وزيادة الانتماءات والولاءات ، وكون هذا التخلف حالة تراكمية بسبب تناقص فرص التنشئة الاجتماعية والسياسية. رفع مستوى المواطنة في نفوس الأفراد مما يدفع الأحزاب والقوى السياسية في السلطة إلى عدم الثقة في

---

(١) زيرك مجيد، مصدر سابق، ص١١٩ وما بعدها.

المكونات الأخرى ، مما يؤدي إلى أحداث سياسية سابقة حتى يتفاعل المجتمع وكافة مكوناته مع هذه الرؤية أو الأحداث () ، وهذا أثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي في العراق.

ثانيا: تاثير الخلل في النظام الانتخابي: لعل واحدة من مسببات عدم الاستقرار هي ان النظام الانتخابي غير الملائم، كون العراق دولة برلمانية والحكومة تخرج من رحم البرلمان، وطالما ان النظام الانتخابي ولد تعددية سياسية تاخذ عناوين الهويات والانتماءات الاولية في ظرف لا يحتوي العراق اغلبية من اي من المكونات الاولية، لذا فان القوى السياسية التي تشكلت استنادا الى تلك الهويات لم تستطع ان تستحوذ على الاغلبية البرلمانية، لهذا فان تشكيل الحكومة كان وسيكون قائم على شبكة واسعة من التحالفات والائتلافات. والمهم هنا، ان هذه الطريقة في البناء الحكومي انتهت إلى ظهور حكومة غير مستقرة طوال المدة بين ٢٠١٠-٢٠١٤، ويمكن ان يستمر هذا الاتجاه في السنوات القادمة .وهنا، ان النظام الانتخابي القائم على تعددية الدوائر الانتخابية وبنظام التمثيل النسبي انتهى إلى تعددية مفرطة في البرلمان، وعليه يتوجب الحال اعادة صياغة ذلك النظام ليكون اكثر قدرة على الاستجابة لمسالتين: قبول تمثيل شرائح وقوى المجتمع المختلفة في النظام السياسي، ودعم تشجيع الوصول إلى اغلبية سياسية في البرلمان الاتحادي، عبر تكييف نظام انتخابي جديد يتفق وتمام هذه الغاية[١].

الفرع الثاني / المعوقات السياسية

من المعوقات السياسية التي تؤثر على الاستقرار السياسي في العراق يتمثل في ضعف التنظيم الحزبي وعدم فاعلية المعارضة السياسية.

اولا: تاثير ضعف التنظيم الحزبي: يتمثل معوقات تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية اثرا كبيرا على الاستقرار السياسي في العراق، حيث تشير البيانات الميدانية إلي وجود معوقات لتداول السلطة داخل الأحزاب السياسية، وتتمثل هذه المعوقات[٢]:

- سيطرة أصحاب النفوذ بنسبة ٨٢%حيث تؤثر هذه الجماعات على صنع القرار في الأحزاب وعلى أساليب تداول السلطة، وهو ما يعكس تأثير الوضع الاجتماعي والسياسي على تداول السلطة في الأحزاب السياسية

---

(١) عدي عبد مزهر، مصدر سابق، ص٢٤.

(٢) هيثم فيصل علي، الابعاد الاجتماعية لتداول السلطة في الاحزاب السياسية العراقي، مجلة كلية التربية، جامعة الازهر، المجلد ٣٤، العدد ١٦٥، الجزء الاول، ٢٠١٥، ص٢٨٨.

– سيطرة أصحاب المال والثروة بنسبة ٦٦,٣% وذلك أن أصحاب المال غالباً ما يسيطرون على أصوات الأعضاء والدعاية للمرشحين، وذلك لاستغلال احتياج الناخبين المادي، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية.

–سيطرة الطائفية والعنصرية على مقاليد الأحزاب بنسبة ٧٠,٣% في ظل تعدد الطوائف واختلاف توجهاتها، ومحاولة سيطرة بعض الطوائف على قيادات الأحزاب لتحقيق أغراضها.

–اختيار قيادات الحزب لخلفائهم بنسبة ٦٦,٣% وذلك في محاولة لاستمرار سلطتهم واستكمال برامجهم، باعتبار أن القيادات التي يتم اختيارهم يظلوا يدينوا بالانتماء لمن اختاروهم.

–ممارسة جميع صور الضغط على الأعضاء لاختيار بعض القيادات الحزبية بنسبة ٥٦% وقد تكون هذه الضغوط لاعتبارات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية. وتتعدد صور الضغوط مابين المصالح والأموال والوعود ببعض المنافع والتهديد

اما فيما يتعلق بأساليب تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية العراقية؟ تشير البيانات الميدانية إلي وجود أساليب عديدة لتداول السلطة داخل الأحزاب السياسية العراقية، أول هذه الأساليب[١]:

–المشاركة في عملية صنع القرار بنسبة ٥١% تشير هذه العملية إلى التفاعل بين جميع المشاركين سواء أكانت على المستوى الرسمي أوالغير الرسمي في رسم السياسات العامة.

–المنافسة الحرة النزيهة بنسبة ٣٤% وهو ما يشير إلى انخفاض نسبة المنافسة الحرة النزيهة داخل الأحزاب السياسية.

–الانتخاب بين الأعضاء بنسبة ٣٢% تعرف عملية الانتخاب على انها وسيلة عملية يقوم بواسطتها اصحاب الحق في التصويت، في اختيار اشخاص معينين يقومون بتمثيلهم، سيتحملون مسئولية إتخاذ القرارات و رسم السياسات في الدولة.

–تداول السلطة داخل الأحزاب بالتعيين لتصل إلى١٢ %وهو ما يؤكد على اللجوء للتعيين في بعض المناصب داخل الأحزاب، ويؤثر ذلك على الأسلوب الديمقراطي لتداول السلطة.

–النظام التمثيلي بنسبة ١٤ %وهو ما يشير إلى أن تمثيل الفئات والطوائف المختلفة داخل قيادة الأحزاب السياسية.

–استخدام القوة للاستيلاء على السلطة بنسبة ٩%.

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٩٠.

ويتأثر النظام الحزبي بالنظام السياسي في جملته وبكل من عناصره على انفراد وهذا امر طبيعي، إذ أن النظام السياسي هو الاساس وأن القاعدة التي يقوم عليها النظام الحزبي وما النظام الحزبي إلا بناء من عدة أبنية مقامة فوق النظام السياسي وإن كان أهمها، و بطبيعة الحال فإنه كلما كانت الاحزاب السياسية مؤسسة على مبادىء واسس دستورية وقانونية صحيحة تساعدها فيما بعد على تطوير نفسها وفقا لاتجاهاتها السياسية كالايدولوجية، فإنه في هذه الحالة لا يملك الحزب التأثير على النظام السياسي فحسب، بل إنه يملك مكنة تغيير هذا النظام إن تطلب الامر ذلك، وإن هذا ينطبق على جميع الاحزاب التي تسقط أنظمة سياسية وتقيم أنظمة بديلة إثر توليها السلطة[١] .

ثانيا: تاثير عدم فاعلية المعارضة السياسية: إن إعتماد الديمقراطية التوافقية وإشراك جميع الأحزاب والقوى السياسية في العراق في السلطة التنفيذية، فهذا يعني إنعدام المعارضة السياسية الحقيقية، وبالتالي إنعدام الرقابة البرلمانية على أداء السلطة التنفيذية التي تتجسد في الوزارة، اثبتت الديمقراطية التوافقية، خلال السنوات الماضية، وصفة مثالية للفشل السياسي في إدارة الحكم إذ أصبح الوزراء فيه مسؤولين أمام كتلهم وقادة مكوناتهم ولتيس البرلمان، أو رئيس الحكومة وإن غياب المعارضة ادى إلى نقص كبير في بناء الدولة الديمقراطية حيث تنعدم إمكانية المحاسبة والمراقبة بشكل واضح[٢].

الفرع الثالث / تاثير المعوقات الاخرى

ان المعوقات الاخرى تتمثل بالمعوقات الاجتماعية والاقتصادية بالاضافة الى الطائفية، وسنتكلم عنها على النحو الاتي:

اولا: تاثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية: هناك جملة من العوامل الاجتماعية أسهمت بشكل أو بآخر في خلق حالة عدم الاستقرار الاجتماعي الذي يعد الحلقة الثالثة من حلقات عدم الاستقرار الاجتماعي والتي تزامنت مع العوامل السياسية والاقتصادية لتقود إلى تلك الظاهرة المؤلمة التي عاشها وما زال يعيشها المجتمع العراقي ، ويمكننا في هذا الصدد أن نشير إلى أهم تلك العوامل وكما يأتي) : -

الإشكالية الطائفية والولاءات الفرعية ، وهذه المشكلة بالغة الخطورة لأنها قسمت المجتمع العراقي وجزأته ، فمن المعروف أن المجتمع العراقي متنوع وكان هذا التنوع مصدر أمن واستقرار ولم يكن ظاهرا على السطح بهذا الشكل الذي عرفه العراق وتحديدا منذ عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم والسبب يعود في تعمق تلك الظاهرة إلى التنشئة السياسية الخاطئة التي مارستها السلطة السياسية ما بعد عام ٢٠٠٣ والتي بنيت

---

(١) الهام مطشر هادي، مصدر سابق، ص١٢٣٧.

(٢) د.زيد عدنان محسن العكيلي &أمير مالك مليوخ، مصدر سابق، ص٢٤٩.

على اسس طائفية ودينية وعرقية متناسية وحدة العراق الوطنية وصفته القومية، حيث وجدت الاطراف المكونة للعملية السياسية والديمقراطية في ترسيخ الانقسامات المجتمعية والطائفية مصلحة جوهرية لها، وذلك من خلال علاقة الطائفية السياسية بالسلطة والثروة والنفوذ، ومن ثم أصبحت المواطنة تبعا لذلك في العراق ضعيفة وأن الولاءات الجزئية كانت أعمق من ولاءات المواطنة كالعشيرة والطائفة وغيرها[١].

كما ان عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يتمثل بوجود مؤشرات عديدة كانعدام التنمية الاقتصادية الحقيقية، والاقتصاد ألريعي، فشل التخطيط الاقتصادي وسيادة مشاريع غير ذات جدوى التراجع في النمو الاقتصادي وانعدام الاستثمارات الخارجية والفساد المالي الذي أدى إلى التراجع والضعف في كل الجوانب الاقتصادية، فضلا عن التراجع الكبير في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وان كل ذلك أدى إلى انتشار البطالة والفقر بنسبة مرتفعة واختلاس الأموال وتوظيفها والتعامل مع شركات وهمية[٢].

أن عدم الاستقرار بأشكاله السياسية والاقتصادية والاجتماعية كلها ،كانت السبب الأول والأخير في خلق عدم الاستقرار السياسي للمجتمع العراقي وكان السبب وراء تعثر نجاح التجربة الديمقراطية العراقية التي جاءت لكي تنهي مدة طويلة من الحروب والحصار الاقتصادي وفي عدم تحقق نظام سياسي ديمقراطي فاعل يحقق مبادئ ومسلمات الديمقراطية الحقيقية ،في العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص والفصل التام او الجزئي بين السلطات واستقلال القضاء وعدم تسييس الجيش لصالح طرف على حساب طرف آخر ، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني مع التعددية الحزبية التي تقوم على أسس اشتراطات الحزب الديمقراطي وليس على أسس دينية او عرقية وبعيدة عن اللجوء الى أسلوب العنف او الدخول في صراعات ليس لها علاقة ببناء الدولة ومؤسساتها وإسعاد ناسها ، والأخذ بالرأي والرأي الآخر[٣].

ثانيا: الطائفية: ان الانظمة السياسية القائمة على فكرة الطائفية التي تدفع بالأحزاب والمكونات المعبرة عن طوائفها – الدينية أو الأجتماعية أو كلاهما معا – من المشاركة في السلطة، لا سيما حينما تفقد الثقة بين مكونات الشعب، ومن ثم يحرص الجميع على المشاركة في السلطة لخشيته من التهميش عندما يكون في المعارضة، وهذا النظام الذي يعني وجود مراكز قوى متعددة ومتوازنة وفيه تكون الجماعات، سواء أكانت دينية ام سياسية أم أجتماعية، هي وحدها التي تتحرك وتغطي الساحة السياسية، وتنتهي

(١) د.احمد فاضل جاسم داود، مصدر سابق، ص١٩٤.
(٢) د.احمد فاضل جاسم داود، مصدر سابق، ص١٨٩-١٩٠.
(٣) المصدر نفسه، ص١٩٨.

بذلك فكرة التداول السلمي للسلطة وتحل محلها فكرة المشاركة في السلطة، ونخلص الى نتيجة مفادها أن النص على مبدأ التداول أضحى معطلا بصورة فعلية نتيجة للطائفية، التي سادت النظام العراقي، التي حولته الى نظام المشاركة في السلطة، مع ما يرتبه ذلك من آثار في بنية النظام السياسي والدستوري العراقي، وبالتالي يؤثر كثيرا على الاستقرار السياسي في العراق[١].

الخاتمة:

في ختام بحثنا فقد توصلنا الى جملة من الاستنتاجات و التوصيات و على الشكل التالي:

أولا: الاستنتاجات

١. ان التداول السلمي للسلطة يعتبر الحل الامثل للاستقرار السياسي في العراق لانها تمثل احد اوجه الديمقراطية واذا ما ارادت الاحزاب السياسية ممارسة العمل السياسي بصورة فاعلة وناجحة عليها افساح المجال امام التداول السلمي للسلطة.
٢. عدم تطرق دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ الى ذكر التوازن داخل السلطة التنفيذية ذاتها وكذلك داخل السلطة التشريعية وبين السلطتين أيضاً.
٣. على الرغم من ان التعددية الحزبية احد اوجه الديمقراطية الا ان وجودها بصورة مبالغا فيها في العراق يعتبر احد معوقات التداول السلمي للسلطة.
٤. تبنى الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ مبدا التداول السلمي للسلطة من خلال الحديث عنه صراحة في ديباجة الدستور وبعض من مواده.
٥. عدم وجود تداول سلمي للسلطة بصورة فعلية في العراق اثر سلبا على الاستقرار السياسي.
٦. من اجل القضاء على الثورات والانقلابات العسكرية على الدول اقرار مبدا التداول السلمي للسلطة من اجل ارساء قيم ومبادئ الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي.

ثانيا: التوصيات

١. الاسراع بتفعيل المجلس الاتحادي من خلال تشريع قانون من قبل مجلس النواب لتحقيق التوازن في السلطة التشريعية بهدف تحقيق التداول السلمي للسلطة.
٢. العمل على الابتعاد عن الديمقراطية التوافقية التى لم تعتمد على اسس ديمقراطية متينة بل اعتمدت على اسس طائفية وعرقية واثنية وبالتالي بروز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي.

---

(١) د.علي سعد عمران، مصدر سابق، ص٩٠-٩١.

٣. نشر ثقافة التداول السلمي للسلطة بين جميع مكونات الشعب العراقي من اجل اعداد نخبة من السياسيين تعمل وفق هذا المنطلق.

٤. ضرورة العمل على تفعيل مبدا الفصل بين السلطات الذي يعتبر احد اهم الركائز الاساسية في النظام البرلماني، والذي يفتقر الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ اليه.

قائمة المصادر:

أولا: الكتب

١. د.احسان حميد المفرجي وآخرون، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، الطبعة الرابعة، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ٢٠١٠,

٢. د.أحمد سرحان، في القانون الدستوري والنظم السياسية، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢,

٣. الهيثم الايوبي وآخرون، الموسوعة العسكرية، الجزء الاول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦,

٤. حسين عبدالحميد احمد رشوان، الاحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط: دراسة في علم الاجتماع السياسي، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، ٢٠٠٨.

٥. د.رفعت عيد سيد، تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية (دراسة تطبيقية على بعض الأحزاب المصرية)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٥.

٦. زيرك مجيد، مدى التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤.

٧. سربست مصطفى رشيد آميدي، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها، الطبعة الاولى، مؤسسة الموكرياني للبحوث والنشر، اربيل، ٢٠٠١,

٨. صالح حسين على العبدالله، الانتخابات كاسلوب ديموقراطي للتداول على السلطة، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١١.

٩. صلاح سالم زرتوقة، أنماط الإستلاء على السلطة في الدول العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٣,

١٠. د.عبدالغني بسيوني عبدالله، المبادئ العامة للقانون الدستوري، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٥,

١١. د.عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، المجلد الاول،الطبعة الرابعة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ,١٩٩٩

١٢.علي يوسف الشكري، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، الطبعة الاولى، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٣. د. محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، المكتبة القانونية، بغداد، ,١٩٩١

١٤. د. نعمان الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ,١٩٩٩

١٥. د.هادي نعيم المالكي، المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الانسان، الطبعة الاولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١١.

ثانيا: الرسائل الجامعية

١. السنوسي احمد أيمن مجدالدين، مبدأ التداول على السلطةفي التشريعات الجزائرية، رسالة ماجستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–، ٢٠١٦.

٢. حجريوة ياسين، بزينة ويزة، مبدأ التداول على السلطة بين النصوص الدستورية و الواقع السياسي في الجزائر، رسالة ماجستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بجاية، ٢٠١٦.

٣. دولة أحمد عبدالله محمد البريفكاني، وسائل تولي السلطة وتطبيقاتها في الدساتير العربية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٠٢.

٤. مرزود حسين، الاحزاب و التداول على السلطة في الجزائر١٩٨٩–٢٠١٠، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر٣، ٢٠١١.

ثالثا: البحوث و المقالات

١. د.احمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ (دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية...والآفاق المستقبلية)، المجلة السياسية والدولية، عدد٢٥، ٢٠١٤.

٢. الهام مطشر هادي، الاسس والمبادىء الدستورية والقانونية للاحزاب السياسية ودورها في التداول السلمي للسلطة، مجلة الدراسات المستدامة، السنة الخامسة، المجلد الخامس، العدد الاول، ٢٠٢٣.

٣. د.جاسم محمد أحمد، الديمقراطية وإشكالية التداول السلمي للسلطة، مجلة آداب الفراهيدي، العدد ١٠، ٢٠١٢.

٤. د.خميس حزام والي، تداول السلطة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، عدد ٥٣، ٢٠١٧.

٥. د.خيري عبدالرزاق جاسم، العلاقة بين المؤسسات السياسية وحكم القانون ودورهما في بناء الدولة، المجلة السياسية والدولية، العدد٢٨-٢٩، ٢٠١٥.

٦. د.زيد عدنان محسن العكيلي &أمير مالك مليوخ، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي (العراق بعد ٢٠٠٥ إنموذجا)، مجلة قضايا سياسية، العدد ٤٨-٤٩، ٢٠١٧.

٧. سالم علي حسين &د.خالد عبدالاله، معوقات البناء المؤسساتي في العراق بعد العام ٢٠٠٣،المجلة السياسية والدولية، المجلد ٢، العدد ٥٢، ٢٠٢٢.

٨. د.شداد خليفة خزعل التميمي، مبدأ التداول السلمي للسلطة في الدساتير النافذة للعراق ومصر وتونس، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، المجلد الحادي عشر، العدد الاول، الجزء الاول، ٢٠٢٢.

٩. د.صفاء ابراهيم الموسومي، النظام الإنتخابي الأنسب للعراق ومتطلباته الساسية، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد ٧، السنة الثالثة، ٢٠٢٢.

١٠. عدي عبد مزهر، النظام الانتخابي وانعكاساته على الاستقرار السياسي (مع نظرة في ضوء الدورة الانتخابية ٢٠١٠-٢٠١٤ في العراق)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٣، العدد ٥٤، ٢٠١٦.

١١. د.علي سعد عمران، إشكالية الطائفة السياسية في النظام الدستوري العراقي (التداول السلمي للسلطة أنموذجا)، مجلة المعهد، العدد ٥، ٢٠٢١.

١٢. د.فلاح خلف كاظم الزهيري، الديموقراطية و التداول السلمي للسلطة...حتمية الترابط، المجله السياسية و الدولية، العدد ٢٢، ٢٠١٢.

١٣. د.فوزي حسين سلمان، مبدأ التداول السلمي للسلطة و آفاق تطبيقيه في العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية، المجلد٢، السنة٥، العدد ١٩،٢٠١٣.

١٤. د. مازن ليلو راضي، التعددية الثقافية، محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا (ماجستير دراسات السلام وحل النزاعات)، كلية القانون، جامعة دهوك، ٢٠١٢.

١٥. د.محمد ميسر فتحي& د.مروان سالم علي، تاثير الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢١ على الاستقرار السياسي والأمني في العراق، مجلة المعهد، العدد ١١، ٢٠٢٢.

١٦. هيثم فيصل علي، الابعاد الاجتماعية لتداول السلطة في الاحزاب السياسية العراقي، مجلة كلية التربية، جامعة الازهر، المجلد ٣٤، العدد ١٦٥، الجزء الاول، ٢٠١٥.

رابعا: الاتفاقات و الوثائق الدولية:

١. الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨.

خامسا: التشريعات الوطنية

١. النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي،الطبعة الخامسة، ٢٠١٢.

٢. دستور العراق لسنة ٢٠٠٥.

٣. دستور الولايات المتحدة الامريكية المعدل عام ١٧٨٩.

٤. دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤.

سادسا: المصادر الانجليزية

1. Dennis Anderson, Ph.D., How has Web 2.0 reshaped the presidential campaign in the United States, Pace University, New York, USA, 2010.

سابعا: المصادر الالكترونية

د.عادل عامر، تداول السلطة وفق القانون والمعايير الدولية والنظم السياسية في الوطن العربي، بحث منشور على شبكة الانترنيت:

www.adelamer.com/up/attach/45a221a934.doc.

تاريخ آخر زيارة: ١٨,٣,٢٠٢٣

عماد بن محمد، التداول على السلطة، متاح على رابط التالى:

http://bohothe.blogspot.com/2008/12/blog-post.html

تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٣/٢٠

نجم الدين علي الخطيب، تداول السلطة سلمياً، بحث منشور على شبكة الانترنيت:

www.politics&law.com

تاريخ آخر زيارة: ٢٠٢٣/٢/٢٥

Source list:

First: books

1. Dr. Ihsan Hamid al-Mafarji and others, The General Theory of Constitutional Law and the Constitutional System in Iraq, fourth edition, Al-Atak Book Industry, Cairo, 2010.
2. Dr. Ahmad Sarhan, On Constitutional Law and Political Systems, first edition, University Institute for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 2002.
3. Al-Haytham Al-Ayoubi and others, The Military Encyclopedia, Part One, The Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1986.
4. Hussein Abdel Hamid Ahmed Rashwan, Political Parties, Interest Groups and Pressure: A Study in Political Sociology, Alexandria Book Center, Egypt, 2008.
5. Dr. Refaat Eid Sayyed, Alternation of Power within Political Parties (An Applied Study on Some Egyptian Parties), first edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Egypt, 2005.
6. Zirk Majeed, The Extent of Balance between the Legislative and Executive Powers, first edition, Al-Halabi Human Rights Publications, Beirut, 2014.
7. Sarbest Mustafa Rashid Amedy, The Political Opposition and Constitutional Guarantees for Its Work, first edition, Al Mokrayani Foundation for Research and Publishing, Erbil, 2001.
8. Salih Hussein Ali Al-Abdullah, Elections as a Democratic Method for Devolving Power, Dar Al-Kutub Al-Qanuni, Egypt, 2011.
9. Salah Salem Zartouga, Patterns of Seizing Power in the Arab Countries, Second Edition, Cairo, Madbouly Library, 1993.
10. Dr. Abdelghani Bassiouni Abdullah, General Principles of Constitutional Law, University House, Beirut, 1985.
11. Dr. Abd al-Wahhab al-Kayyali, Encyclopedia of Politics, Volume One, Fourth Edition, Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, 1999.
12. Ali Youssef Al-Shukry, Principles of Constitutional Law and Political Systems, first edition, ITrac for Publishing and Distribution, Cairo, 2004.
13. d. Muhammed Kazem Al-Mashhadani, Political Systems, The Legal Library, Baghdad, 1991.
14. d. Noman Al-Khatib, Mediator in Political Systems and Constitutional Law, Dar Al-Thaqafa Library for Publishing and Distribution, Amman, 1999.

15. Dr. Hadi Naim Al-Maliki, Introduction to the Study of International Human Rights Law, first edition, Zain Human Rights Publications, Beirut, 2011.

Second: University theses

1. Senussi Ahmed Ayman Majdaldin, The Principle of Devolution of Power in Algerian Legislations, Master Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Kasdi Merbah - Ouargla -, 2016.
2. Hajriwa Yassin, Bezina Wiza, The Principle of Devolution of Power between Constitutional Texts and the Political Reality in Algeria, Master Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Bejaia, 2016.
3. The State of Ahmed Abdullah Muhammad Al-Buraifakani, Means of Assuming Power and Their Applications in Arab Constitutions, Master Thesis, College of Law, University of Mosul, Mosul, 2002.
4. Marzod Hussein, Parties and the Turnover of Power in Algeria 1989-2010, Ph.D. thesis, Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers 3, 2011.

Third: research and articles

1. Dr. Ahmed Fadel Jassem Dawood, Social Instability in Iraq Post 2003 (An Analytical Study of Societal Challenges...and Future Prospects), Political and International Journal, Issue 25, 2014.
2. Elham Mutashar Hadi, The Constitutional and Legal Principles and Principles of Political Parties and Their Role in the Peaceful Transfer of Power, Journal of Sustainable Studies, Fifth Year, Volume Five, Issue One, 2023.
3. Dr. Jassim Muhammad Ahmed, Democracy and the Problem of the Peaceful Transfer of Power, Adab Al-Farahidi Journal, Issue 10, 2012.
4. Dr. Khamis Hizam Wali, Alternation of Power in Iraq after 2003, Journal of Political Science, No. 53, 2017.
5. Dr. Khairy Abdul Razzaq Jassim, The Relationship between Political Institutions and the Rule of Law and Their Role in State Building, The Political and International Journal, Issue 28-29, 2015.
6. Dr. Zaid Adnan Muhsin Al-Aqili & Amir Malik Mallyukh, Elements and Obstacles to the Effectiveness of the Political System (Iraq after 2005 as a Model), Political Issues Journal, Issue 48-49, 2017.
7. Salem Ali Hussein & Dr. Khaled Abdullah, Obstacles to Institutional Building in Iraq after 2003, The Political and International Journal, Volume 2, Issue 52, 2022.

8. Dr. Shaddad Khalifa Khazal Al-Tamimi, The Principle of Peaceful Transfer of Power in the Effective Constitutions of Iraq, Egypt and Tunisia, Journal of Legal and Political Sciences, Diyala University, Volume Eleven, Issue One, Part One, 2022.
9. Dr. Safaa Ibrahim al-Musumi, The most appropriate electoral system for Iraq and its basic requirements, Iraqi Journal of Political Science, Issue 7, third year, 2022.
10. Uday Abd Mazhar, The Electoral System and its Implications for Political Stability (with a look in light of the 2010-2014 electoral cycle in Iraq), Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Volume 13, Number 54, 2016.
11. Dr. Ali Saad Omran, The Problem of the Political Sect in the Iraqi Constitutional System (The Peaceful Transfer of Power as a Model), Institute Journal, Issue 5, 2021.
12. Dr. Falah Khalaf Kazem Al-Zuhairi, Democracy and the Peaceful Transfer of Power...The Inevitability of Interdependence, Al-Siyasiya and Al-Dawlia Magazine, Issue 22, 2012.
13. Dr. Fawzi Hussein Salman, The Principle of Peaceful Transfer of Power and Prospects for its Application in Iraq, Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences, Volume 2, Year 5, Issue 19, 2013.
14. d. Mazen Lilo Radi, Cultural Pluralism, Lectures Delivered to Postgraduate Students (Master of Peace Studies and Conflict Resolution), College of Law, University of Duhok, 2012.
15. Dr. Muhammad Maysar Fathy & Dr. Marwan Salem Ali, The Impact of the 2021 Parliamentary Elections on Political and Security Stability in Iraq, Institute Journal, Issue 11, 2022.
16. Haitham Faisal Ali, Social Dimensions of the Transfer of Power in Iraqi Political Parties, Journal of the College of Education, Al-Azhar University, Volume 34, Issue 165, Part One, 2015.

Fourth: International agreements and documents:

1. The Universal Declaration of Human Rights issued in 1948.

Fifth: National legislation

1. Bylaws of the Iraqi Council of Representatives, fifth edition, 2012.
2. The Iraqi Constitution of 2005.
3. The Constitution of the United States of America amended in 1789.
4. The Constitution of the Arab Republic of Egypt of 2014.

Sixth: English sources

1. Dennis Anderson, Ph.D., How has Web 2.0 reshaped the presidential campaign in the United States, Pace University, New York, USA, 2010.

Seventh: electronic resources

Dr. Adel Amer, Transfer of Power According to International Law, Standards, and Political Systems in the Arab World, research published on the Internet:
www.adelamer.com/up/attach/45a221a934.doc.
Date of last visit: 18.3.2023

Emad bin Mohammed, Deliberation on Power, available at the following link: http://bohothe.blogspot.com/2008/12/blog-post.html
Date of visit: 3/20/2023

Najm al-Din Ali al-Khatib, peaceful transfer of power, a research published on the Internet: www.politics&law.com
Date of last visit: 25/2/2023